مجلـة البـاحث للـدراسات الأكـاديـمـية
ISSN: 2352-975X ELBAHITH for Academic Studies EISSN: 2588-2368
المجلد: .. / العدد: .. / السنة: 2021 / ص ص: xxx - xxx

# ترسيخ قيم المواطنة وانعكاساتها على البناء الديمقراطي في الدول العربية

# Consolidating the values of citizenship and its implications for democratic building, in the Arab countries

تاريخ الإرسال: 2020/10/06 تاريخ القبول: 2021/02/16

**عمر كعيبوش**(*)
**جامعة ابن خلدون تيارت**
*omar.kaibouche@univ-tiaret.dz*

**رابح لعروسي**
**جامعة الجزائر3**
*laroussi.rabeh@univ-Alger3.dz*

**ملخص:**

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل دور ترسيخ متطلبات وشروط المواطنة في تعزيز البناء الديمقراطي في الدول العربية،فما يميز الحكم الديمقراطي عن غيره من أنظمة الحكم الأخرى هو مشاركة المواطنين في ممارسة السلطة وإدارة شؤون الدولة، على الرغم من اختلاف وتباين كيفية مشاركتهم،سواء بطريقة مباشرة أو عن طريق ممثليهم في المجالس التمثيلية المحلية أو الوطنية،فالدولة الديمقراطية تقوم على أساس تمكين مواطنيها من المشاركة في رسم السياسات العامة وصنع القرارات التي ترتبط بحياتهم دون إقصاء أو تهميش كما أن دولة المواطنة تقوم على تكريس الحقوق المدنية والسياسية وحرية الرأي والتعبير والمساواة والعدالة وتكافؤ الفرص والشفافية،ففي ظلها يعيش المواطنون المنتمون للدولة تحت لواء وطن واحد يتمتعون بالحقوق ذاتها،لذا لا يمكن بناء دولة المواطنة الديمقراطية في المنطقة العربية، إلا من خلال ترسيخ قيم ومبادئ المواطنة وتوفير متطلباتها وشروطها.

**الكلمات المفتاحية:** المواطنة؛ الوطن؛ البناء الديمقراطي؛ الدول العربية.

***Abstract:***

*This research paper focus on analyzing the role of the process of consolidating the requirements and conditions of citizenship in promoting democratic establishment in the countries of the Arab region. What distinguishes democratic governing from other systems of government is the participation of citizens in exercising power and managing the affairs of the state, despite the different and varied manner in which they participate, whether directly or through their*

(*) عمر كعيبوش، أستاذ محاضر ب ،جامعة تيارت، الجزائر، رقم الهاتف: 0670029096

*representatives in local or national representative councils.*
*The democratic state is based on making its citizens a part of making public policies and decisions related to their lives without exclusion or marginalization, and the state of citizenship is based on the consecration of civil and political rights, freedom of opinion and expression, equality, justice and transparency.*

*Therefore, it is not possible to build a state of democratic citizenship in the Arab region, except by consolidating the values and principles of citizenship and providing its requirements and conditions.*
***Keywords:*** *citizenship; Homeland; Democratic building; Arab countries*

**مقدمـة:**

تميزت فترة نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن العشرين بتحولات كبيرة مست مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية، إضافة إلى ظهور العديد من الصراعات كنتيجة لغياب أو تغييب ثقافة المواطنة والتحفيز للهويات الفرعية، الأمر الذي أنتج دولا ضعيفة مقارنة بوجود دول قوية، لذا حظي موضوع المواطنة باهتمام كبير في الدراسات السياسية والاجتماعية، وينظر إلى المواطنة على أنها مفهوم تطور بتطور الدولة لإرتباط ظهور فكرة المواطنة بتطور الدولة الوطنية التي تقوم على وجود وطن مشترك ورابطة وطنية تتجاوز الحدود التي ترسمها الهويات الفرعية، وتتعدد مبادئ وأبعاد المواطنة تبعا للأيديولوجية الفكرية للدولة كونها تشمل عدة قضايا مرتبطة بعلاقة الفرد بالمجتمع من جهة وبالدولة ومؤسساتها من جهة ثانية في ظل وجود مجموعة من القواعد والأطر السياسية والقانونية المنظمة لهذه العلاقة.

تنامى اهتمام الدول المتقدمة والنامية والمؤسسات الدولية على حد السواء بمسألة تعزيز قيم المواطنة، لما لها من أهمية في المحافظة على استقرار ووحدة الدولة كما أولت حكومات الدول أهمية كبرى لهذه المسألة، وجعلها ضمن أولويات أجندتها الحكومية وسياساتها العامة، حيث تعتبر المواطنة من المفاهيم الضرورية لتحقيق تجانس المجتمعات وتحقيق تنميتها السياسية وتحولها الديمقراطي، وأحتل مفهوم المواطنة حيزا كبيرا ومهما في الدراسات الفكرية والسياسية باعتباره مدخلا لإرساء انظمة ديمقراطية فعالة قادرة على استيعاب كل التكوينات والقوى السياسية


EISSN: 2588-2368——————————ISSN: 2352-975X

والاجتماعية الموجودة في المجتمع، فالمواطنة هي بمثابة أحد الآليات المحققة لعملية الاندماج الوطني، وحجر الزاوية في بناء الدولة الديمقراطية الحديثة. ومن هذا الطرح تأتي المشكلة البحثية كالآتي: كيف يمكن أن يساهم ترسيخ قيم المواطنة في تعزيز البناء الديمقراطي في الوطن العربي؟. وفي إطار معالجة المشكلة البحثية، يمكن الانطلاق من إجابات أولية عن كل التساؤلات السابقة من خلال الفرضيتين التاليتين:

-يعد غياب قيم المواطنة ومتطلباتها أحد عراقيل نجاح بناء الدولة الديمقراطية في الدول العربية.

-يتوقف بناء الدولة الديمقراطية في الدول العربية على مدى قدرة نخبها الحاكمة في ترسيخ ثقافة المواطنة لدى الأفراد.

بالنظر لطبيعة الموضوع، تم الاعتماد على المدخل الابستيمولوجي عند تفكيك ودراسة ظاهرة المواطنة في بنيانها اللغوي والاصطلاحي، إضافة إلى إقتراب علاقة الدولة بالمجتمع عند دراسة العلاقة المتداخلة والمتشابكة بين الدولة والقوى الموجودة في المجتمع، فتؤثر هذه الأخيرة على مصالحهم وتتأثر بها. كما تم الاستعانة بمدخل التحول الديمقراطي عند تناول واقع العملية الديمقراطية في الدول العربية وآليات تفعيلها. ولقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى المحاور الآتية:

المحور الأول: التأصيل المفاهيمي للمواطنة ومتطلباتها.

المحور الثاني: تحديات ترسيخ قيم المواطنة وتأثيرها على بناء الدولة الديمقراطية في الدول العربية.

المحور الثالث: متطلبات تفعيل دور المواطنة في بناء الدولة الديمقراطية في الدول العربية.

## المحور الأول: التأصيل المفاهيمي للمواطنة ومتطلباتها

يعتبر الإحاطة بمفهوم الظواهر هو الخطوة الأولى لتفسيرها والوصول إلى تحليل موضوعي لها، غير أن التعريف بالمفاهيم وتحديدها في حد ذاته من المشكلات الأساسية في التحليل السياسي والاجتماعي، إذ تتداخل التعريفات للمفهوم الواحد كون الظواهر السياسية مركبة ومتعددة المتغيرات، وارتباط المفهوم بالعديد من القيود المتعلقة بالباحث أو بموضوع الدراسة، ومن بين هذه المفاهيم مفهوم المواطنة.

**أولا- تعريف المواطنة:**

يكتسي مفهوم المواطنة الكثير من الغموض لاختلاف التيارات الفكرية التي تناولته والتغيرات الكثيرة التي عرفها في استخداماته ومضامينه خلال المراحل التاريخية التي مر بها، بما يستدعي التطرق للتأصيل اللغوي والاصطلاحي للمفهوم.

1 -**المواطنة لغة**: المواطنة في اللغة العربية مأخوذة من كلمة الوطن، وهو المنزل الذي يقيم فيه الإنسان بمعنى وطنه ومحله، ويقال وطن بالمكان وأوطن به أي أقام وأوطنه اتخذه وطنا، وأوطن فلان أرضا كذا، أي اتخذها محلا ومسكنا يقيم فيه وجمع الوطن هو اوطان.[1] كما جاء في القاموس المحيط أن الوطن هو: "منزل الإقامة"، وجمعها "أوطان" و"إستوطنه" اتخذه وطنا وواطنه على الآمر وافقه".[2] فالمواطنة في مفهومها اللغوي مرتبطة بإقامة واستقرار الفرد في رقعة جغرافية محددة.

2 -**المواطنة اصطلاحا:** يتعدى المعنى الاصطلاحي المعاصر للمواطنة المعنى اللغوي ويتسع للعديد من المفاهيم والتعريفات، إذ تعرفها دائرة المعارف البريطانية بأنها: "العلاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة بما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة، والمواطنة على وجه العموم تسبغ على المواطن حقوقا سياسية كحق الانتخاب وتولي المناصب العامة". أما موسوعة الكتاب الدولي فتعرفها بأنها: "عضوية كاملة في دولة أو في بعض وحدات الحكم، بحيث لا تميز بين المواطن والجنسية والمواطنين لديهم مجموعة من الحقوق كحق التصويت وتولي المناصب العامة، ويترتب عليهم بالمقابل مجموعة من الواجبات كدفع الضرائب والدفاع عن بلدهم.[3]

وفي ذات السياق يعرفها "قاموس أكسفورد" بأنها: "أن يكون مواطنا لبلاد معينة بالحقوق والواجبات، وجاءت كذلك بمعنى الجنسية أيضا، وتعني انتساب وانتماء الفرد إلى شعب الدولة بوصفه عنصرا من العناصر المكونة لها".[4] ويعرفها "جون ديوي" بأنها: "القدرة على مدى مشاركة الفرد في التجربة الحياتية بالقدر الذي يجعل منه أكثر فائدة وقيمة لباقي الأفراد في المجتمع، والمواطنة تجعل العقل اجتماعيا وخبراته قابلة للانتقال إلى الأفضل للفرد والجماعة". كما تشير المواطنة إلى أنها: "انتماء إلى رقعة جغرافية محددة"، أي كل الأفراد الذين ينتمون إلى تراب تلك الرقعة الجغرافية

مواطنون يستحقون ما يترتب على هذه المواطنة من الحقوق والواجبات التي تنظم بينهم سائر العلاقات، وبالتالي فالمواطنة هي عضوية الفرد التامة والمسؤولة في الدولة ويترتب على ذلك مجموعة من العالقات المتبادلة بين الطرفين تمثل الحقوق والواجبات.

تعبر المواطنة عن العضوية في المجتمع،والوضع القانوني والعلاقة بين الفرد والدولة التي تستلزم حقوقا وواجبات قانونية محددة، وعندما تستخدم كمرادف للجنسية فهي تشير إلى الحقوق والواجبات القانونية للأفراد المرتبطين بالجنسية بموجب القانون المحلي أو بعض القوانين الوطنية،ويكون للجنسية معنى أكثر تحديدا ويشير إلى الحقوق والواجبات التي لا يمكن ممارستها إلا بعد سن الرشد كالتصويت أو الحقوق والواجبات التي لا يمكن ممارستها إلا في الإقليم الوطني،وتختلف قيمة الجنسية من دولة إلى أخرى،ففي بعض البلدان تعني الجنسية أن للمواطن الحق في التصويت والحق في شغل مناصب حكومية وتحصيل مدفوعات التأمين ضد البطالة على سبيل المثال لا الحصر. (5)

يشير مفهوم المواطنة إلى المكان الذي يستقر فيه الفرد بشكل دائم داخل الدولة أو الإقليم ويحمل جنسيتها ويكون مشاركا في الحكم ومؤسساته ويخضع للقوانين الصادرة عنها،ويتمتع بشكل متساوي دون أي نوع من التّمييز مع بقية المواطنين بمجموعة من الحقوق وإلتزامه بأداء الواجبات تجاه الدولة الّتي ينتمي إليها بما تشعره بالانتماء إليها،ويترتب على المواطنة الديمقراطية أنواع رئيسية من الحقوق والحريات التي يجب أن يتمتع بها جميع المواطنين كالحقوق المدنيّة والسّياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة والثقافية.(6) لذا تعبر المواطنة عن العلاقة القائمة بين الفرد ودولته في ظل الدستور والقانون،وكذا عن الوضعية السياسية والقانونية والاجتماعية والحقوقية للأفراد الذين يعيشون في إقليم الدولة.

**ثانيا- أبعاد المواطنة:**

يتجلى بعدها السياسي في مدى إحساس الفرد بانتمائه إلى الوطن كجسم سياسي يتمثل في مؤسسات الدولة الرسمية وغير الرسمية كالأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني وأفكار حول الشأن العام والمجال العمومي، والأفكار التي تتبلور لدى الفرد حول هذا الجسم ومدى سعيه للتأثير فيه عن طريق الولاء أو المعارضة للنظام أو

الثورة عليه، فهذا البعد مرتبط بالحقوق والواجبات السياسية التي تضمن تمتع الفرد بالحق في التصويت والانتخاب والمشاركة السياسية وتقلد المناصب العامة. أما البعد الثقافي للمواطنة فيهتم بما يوفره الوطن من إحساس بالانتماء إلى جماعة تتمثل في الهوية، والتي تتجسد فيما يجمع الفرد مع غيره من ممارسات الحياة اليومية من عادات الأكل واللباس والموسيقى وطقوس الأعياد والحفلات، وفي الرموز المشتركة لما يمثل الهوية الوطنية أو الهويات الجماعية المتعايشة في ظل الوطن الواحد.[7] أما البعد المدني للمواطنة يتمثل في أسلوب حياة المواطنين في المجتمع الديمقراطي، ويتضمن مجموعة القيم التي تشمل حرية التعبير عن الرأي والمساواة أمام القانون وحرية الاجتماع وتكوين الجمعيات والوصول إلى المعلومات والقيود المفروضة على قدرة الحكومة في صنع واتخاذ القرارات المتعلقة بالمواطنين والجماعات والمؤسسات ذات المصالح الخاصة في المجتمع.[8]

غير أن مفهوم المواطنة لا ينحصر في الدائرة السياسية والاجتماعية وممارسة الحقوق بل تشمل الدائرة الاقتصادية، كونها تحتضن كافة مجالات وميادين الحياة في المجتمع خصوصا علاقات العمل، لذا من الضروري تفادي التأثيرات السلبية السياسية والاقتصادية على ممارسة المواطنة، فقد تتسبب سياسة خفض الاستهلاك العام التي تمارس ضغوطا على نفقات الحماية الاجتماعية والمصاريف المخصصة للخدمات العامة في أضعاف التضامن الاجتماعي وتقويض الوظائف الاجتماعية الكبرى وتزيد نسب اللامساواة داخل المجتمع، كما هو ملاحظ في الدول ذات التوجه الرأسمالي الليبيرالي.[9] كما تقتضي المواطنة العمل على تحقيق تنمية اقتصادية وفتح أبواب الاستثمارات الداخلية والخارجية وتوسيع القاعدة الإنتاجية، والعمل على دعم المشاريع الوطنية كحل مشكلة البطالة ومواجهة الفقر والمحافظة على سلامة البيئة والموارد الطبيعية والثروات من التغيرات المختلفة التي تؤثر في صحة البيئة وسلامة الإنسان وحقهم في الحصول على نصيبهم من الثروات وحمايتها من الاستخدام غير العقلاني.[10]

**ثالثا -مقومات ومتطلبات المواطنة:**

ينظر إلى المواطنة على أنها ليست وضعية جاهزة للتطبيق، بل هي سيرورة تاريخية وديناميكية مستمرة وسلوك يكتسب عندما تتوفر مجموعة من المقومات والمتطلبات


EISSN: 2588-2368——————————ISSN: 2352-975X

المناسبة التي تمكن من ممارستها على أرض الواقع في ظل تكريس منظومة من المبادئ والقواعد القانونية والسياسية ،وفي إطار وجود مؤسسات دستورية وسياسية فعالة تسهر على ترسيخ ثقافة وقيم المواطنة في المجتمع،ويختلف ذلك من دولة إلى أخرى بسبب التباينات الثقافية والعقائدية والقيمية ومستويات التنشئة السياسية والاجتماعية بين الدول، وتنطوي المواطنة على الالتزام والاحترام المتبادل في العلاقة الايجابية بين أطرافها الرئيسية (المواطن، المجتمع، الدولة)، وتمتع كل طرف بحقوقه وقيامه بواجباته المنوطة به،لذا تقوم المواطنة على مجموعة من القيم كالمشاركة والعدل والمساواة والانتماء والولاء للوطن والتقيد بالنظام واحترام سيادة القانون كأداة لتوجيه سلوك المواطنين نحو الحياة السياسية في المجتمع.[11] ومن هذا المنطلق يقتضي الأمر توفر مجموعة من المقومات والشروط الرئيسية المشتركة التي يتجسد من خلالها مفهوم المواطنة في المجتمع ويحقق نتائجها في الممارسة العملية. ومن مقومات وشروط ترسيخ المواطنة نذكر:

1 -**العدالة والمساواة**: يعتبر العدل من الشروط الأساسية لقيام الدولة المدنية التي لا يخضع في إطارها أي فرد لانتهاك حقوقه من قبل فرد آخر أو جماعة ما لوجود سلطة عليا يلجأ إليها الأفراد عندما تنتهك حقوقهم أو تهدد بالانتهاك، هذه السلطة تطبق القانون وتحفظ الحقوق لكل الأطراف وتمنعهم من أن يطبقوا أشكال العقاب بأنفسهم،وتجعل من القانون أداة تقف فوق الأفراد جميعا ،لذا فالمساواة هي إحدى أسس الديمقراطية.[12]

العدل والمساواة مفهومان رئيسيان لتحقيق المواطنةالتي يتطلب ترسيخها تحقيق العدل الاجتماعي وعدم التمييز بين مختلف الأفراد والشرائح الموجودة في المجتمع بالقدر الذي يضمن تحقيق تساوي الفرص المتاحة لتحسين الأوضاع الاجتماعية والتساوي أمام القانون، والاخلال ذلك يؤثر سلبا على المواطنة ويهدد استقرار الدولة وفشل عملية الدمقرطة، ولتفعيل العدل والمساواة يجب سيادة القانون كأداة لتوجيه سلوك الناس في المجتمع نحو الحياة السياسية، ومنع التعسف السياسي والإداري. ويجب أن يكون مبدأ العدل والمساواة أساس تقييم السلوكات وأداء الواجبات والتمتع

بالحقوق، وما يترتب عن ذلك من تحديد المكافآت والجزاءات بين أفراد المجتمع الواحد.[13]

2 -**الولاء والانتماء للوطن:** هو بمثابة الرابطة التي تجمع المواطن بوطنه، وتذوب في ظله الولاءات الضيقة للعائلة أو العشيرة أو القبيلة لصالح الولاء للوطن، ويكون ذلك في ظل الخضوع لسيادة القانون ومؤسسات الدولة وخدمة الوطن والعمل على تنميته،ولا تتبلور صفة المواطن كفرد له حقوق وعليه واجبات بمجرد توفر القوانين والمؤسسات التي تتيح له التمتع بحقوقه والدفاع عنها عند انتهاكها،وانما بتشبع هذا المواطن بقيم المواطنة وثقافة القانون.[14]

3 - **المشاركة السياسية والمسؤوليات:** المشاركة السياسية هي مفهوم أساسي في العلوم السياسية،واختلفت التعاريف المقدمة لها تبعا للتوجه الفكري للباحث،إلا أنه هناك اتفاق بين أغلب الباحثين على أنها أحد المعايير التي بموجبها يمكن قياس مستوى الديمقراطية في أي دولة،وبفضل التحولات السياسية التي عرفها العالم بعد نهاية الحرب باتجاه نمط الحكم الديمقراطي،فقد نصت دساتير الدول والاتفاقيات والمواثيق الدولية على أنها حق لكل فرد من أفراد المجتمع دون تمييز، مع توفير الضمانات السياسية والقانونية الكفيلة بحماية هذا الحق من الانتهاك.

وتعرف المشاركة السياسية على أنها تصرفات مواطنين عاديين يسعون للتأثير أو دعم سياسة الحكومة، إلا أن "ميلبراث وجويل" يقران بأن هذا التعريف واسع نسبيا وتوجد طريقتان لفهم الاتساع عند تحديد مفهوم المشاركة السياسية: أولا من حيث أنواع الأدوات أو الإجراءات، وثانيا من حيث الهدف من الإجراءات، ويحاول الباحثون في كثير من الأحيان شرح السلوك الإنساني من حيث صلته بالنظام السياسي، لكنهم يدركون أيضا أن النظام السياسي والثقافة السياسية لهما تأثير كبير على السلوك السياسي الفردي، فالمشاركة السياسية هي التي تشير إلى: "تلك الأنشطة التطوعية التي يشارك فيها أفراد المجتمع في اختيار الحكام بشكل مباشر أو غير مباشر وفي تشكيل السياسة العامة للدولة".[15] فالمواطنة تعبر عن المساهمة والمشاركة في العملية السياسية وإدارة شؤون الدولة التي هي من صنع الأفراد، كونها جزءا من النظرية الديمقراطية التي تجعل من المواطن حاكما أو محكوما في الوقت نفسه، ولا يمكن

أن تتحقق المواطنة كعضوية للجماعة السياسية إلا من خلال تفعيل دور ومشاركة المواطنين في شؤون حكم الدولة وتسييرها. [16]

**المحور الثاني: تحديات ترسيخ قيم المواطنة وتأثيرها على بناء الدولة الديمقراطية في الدول العربية**

اختلفت أطياف الفكر في الوطن العربي ليس من حيث الاختلاف المنهجي القطري فقط، بل أيضا في داخل القطر الواحد باختلاف الأيديولوجيات التي تعاقبت بتعاقب مراحل الحكم وإدارة الدولة في الحقب الزمنية المختلفة، ما أوجد أنماطا متعددة من الوعي في المجتمعات العربية التي تداخلت أحيانا وتصادمت أحيانا أخرى وأثرت على دوائر الانتماء، مما انعكس سلبا على مبدأ المواطنة ذاته، فضلا عن ممارساتها من قبل الأفراد. [17] والمشكلة حسب "عدنان السيد حسين" في الدول العربية تكمن في هزال فكرة المواطنة، ويتساءل عن كيفية تأصيل فكرة المواطنة العربية في دول الرعايا، وهي دول تعيش تنازعا قطريا أو إقليميا، وهو يرى أيضا أننا نحن العرب وعلى اختلاف وطنياتنا نعيش في مجتمع تقليدي، ولم نصل بعد إلى مجتمع المواطنة رغم محاولات جديرة بالدراسة، والتي من بينها تجربة مجلس التعاون الخليجي وطرح فكرة المواطنة الخليجية. [18]

ترتبط المواطنة في أبسط تصوراتها بالحقوق والواجبات التي يكفلها دستور الدولة لمواطنيها، والتشريعات والقوانين الوطنية التي تحمي وترسي مبادئ العدالة والمساواة داخل المجتمع واتاحة الفرصة لمشاركة كل فئاته في العملية السياسية والمساواة أمام القانون دون تمييز، إلا أنه يوجد تتباين بين مختلف دول العالم بصفة عامة والدول العربية خصوصا في تبنيها لنماذج ترسيخ قيم المواطنة من حيث النجاح أو الفشل لوجود مجموعة من التحديات المتحكمة في هذه العملية. ونذكر منها:

**أولا- أزمة المشاركة السياسية:**

تمثل المشاركة السياسية إحدى جوانب عملية التنمية السياسية، وغيابها أو عدم فعاليتها يحدث خللا في هذه العملية، وتتحدد المشاركة السياسية حسب طبيعة النظام السياسي في الدولة، فإذا كان نظاما غير ديمقراطي يمكنه تضييق فرص مشاركة المواطنين والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني في صياغة وتنفيذ القرارات ورسم

السياسات والعكس صحيح، والدول العربية لم ترق إلى مستوى المشاركة السياسية الفعالة كما هي عليه في الأنظمة الديمقراطية، ففي مجملها تعاني من أزمة المشاركة السياسية وهذا راجع لانعدام قنوات الاتصال السياسي بين الحاكم والمحكومين.[19]

وتعرف أزمة المشاركة السياسية بأنها :"ذلك الصراع الذي يحدث حينما تنظر النخبة الحاكمة للمطالب الشعبية أو سلوك الأفراد في المجتمع والجماعات التي تسعى إلى المشاركة في النسق السياسي على أنها مطالب وسلوك غير شرعي".[20] فهي تعبر عن غياب أسس المشاركة السياسية وتغييب أو عزوف الأفراد والجماعات عنها وتتمثل أزمة المشاركة السياسية في الدول العربية في عجز المؤسسات السياسية الرسمية على استيعاب كل القوى والمكونات الموجودة في المجتمع والراغبة في المشاركة في العملية السياسية، وكذلك في عدم رغبة أغلب الأنظمة السياسية العربية ونخبها الحاكمة في إشراك هذه القوى في إدارة العملية السياسية واتسام البيئة السياسية في مجمل الدول العربية بسيطرة حزب واحد على مقاليد السلطة إضافة إلى دور المؤسسة العسكرية وتدخلها في الحياة السياسية وصناعة القرارات.

تمثلت أزمة المشاركة السياسية في الجزائر في عجز المؤسسات الرسمية في استيعاب كل القوى الموجودة في المجتمع للمشاركة في الحياة السياسية، وعدم وجود رغبة حقيقية لنخبها الحاكمة في اشراك هذه القوى، وسيطرة الحزب الواحد والمؤسسة العسكرية على مقاليد الحكم مند سنة 1962، ورغم الاصلاحات السياسية التي عرفتها الجزائر بعد إقرار دستور 1989، وتقديم خطاب قانوني يعمق الانفتاح نحو تحقيق بعض قيم المواطنة، وظهور الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني واجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية وإقرار مبادئ الحرية والمساواة،إلا أن النظام السياسي الجزائري ظل عاجزا على استيعاب كل القوى السياسية التي ظهرت على الساحة الوطنية، الأمر الذي خلق نوعا من التصادم بين النظام السياسي وبعض القوى التي تبلورت في شكل معارضة سياسية في بدايتها لتتحول بعدها الى أعمال عنف سياسي.

ورغم الاصلاحات السياسية التي عرفتها الجزائر خلال السنوات الأخيرة من القرن 20، فقد ظلت المشاركة السياسية شكلية وظرفية غير فعالة من قبل القوىالسياسية وظهورها أثناء المناسبات الانتخابية فقط، مؤدية أدوارا معينة مقابل الحصول على الريع

الانتخابي،واتخاذها شكل التعبئة بغرض خلق مساندة للحزب الحاكم دون عن مشاركة حقيقية معبرة عن تطلعات الشعب الجزائري، بما ساهم في الحفاظ على الوضع القائم في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية. ومن بين الأسباب التي ساهمت في عدم بروز المواطنة الفعلية في الجزائر:[21]

1 -صعوبة التمثيل السياسي عن طريق العمل الحزبي.

2 -عدم فعالية الانتخابات كآلية في التعبير عن أراء وتوجهات المواطنين، والتشكيك في العملية الانتخابية ونتائجها.

3 - العزوف الانتخابي.

وتتخذ أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي عدة أبعاد سواء من حيث نطاقها وأشكالها و فاعلتيها ، و كان للأحزاب السياسية دورها في تفاقم أزمة المشاركة السياسية لفشلها في بناء أحزاب قوية قادرة على المساهمة في تفعيل مسارات التنمية السياسية ، إضافة إلى المؤسسة العسكرية التي لعبت دورا سلبيا في تعميق هذه أزمة بسيطرتها على مؤسسات الحكم، وما ترتب عنه من تعطيل للعملية الديمقراطية في أغلب هذه الدول. وتوجد ثلاث مجموعات من العوامل أدت إلى حدوث أزمة المشاركة السياسية في الدول العربية هي:

1 -احتكار النخب للسلطة السياسية ورفض مطالب المشاركة السياسية.

2 -ضعف الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع.

3 -وجود أسباب مرتبطة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية (الفقر، الجهل والأمية الجريمة، البطالة، الفساد).

**ثانيا- أزمة الشرعية:**

تعبر الشرعية عن رضا وقبول الشعب بالسلطة ومن يحكمه، وهي إحدى ركائز دولة المواطنة الديمقراطية. وأزمة الشرعية هي أزمة هوية وتكامل اجتماعي، وليست أزمة نظام سياسي فقط، لأنها لا تنجم عن مشاكل ضبط وانتظام يعجز النظام عن مواجهتها ولكن عن عدم استقرار العلاقة التي تربط الفاعلين الاجتماعيين بالنظام القائم.[24] ولم يغفل "صامويل هنتنجتون" الخطر الذي يواجه دول الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي، والذي لا يكون في نظره نتيجة نابعة من الثورات الاجتماعية

بقدر ما تكون المخاطرة الجادة القادمة من بعض السياسيين ومن حركات محددة توصلهم من خلال الانتخابات إلى السلطة لكي يكرسوا جهودهم في نهاية الأمر لتوجيه الديمقراطية لخدمة مصالحهم الخاصة على حساب المصالح العامة للمواطنين.[22]

يستمد النظام السياسي الجزائري شرعيته، من الشرعية التاريخية لجبهة التحرير الوطني، بما يعطيها اسبقيات مطلقة ضد أي قوة سياسية تطمع للمشاركة في ممارسة السلطة، مما سبب العديد من الأزمات السياسية التي ظهرت بوادرها مع تراجع جبهة التحرير الوطني نتيجة الاختلالات التي حدثت داخل أجهزة النظام السياسي الجزائري لتتراكم هذه الأزمات لتفقد النظام السياسي شرعيته، ومنه فقد ارتبط المفهوم الرسمي للمواطنة في الجزائر بالبعد التاريخي والثوري، كون تقلد المناصب السياسية كمنصب رئيس الجمهورية مشروط بمشاركة المترشح في الثورة التحريرية أو الموقف الإيجابي تجاهها هو وعائلته.

رغم قيام الجزائر بإدخال العديد من التعديلات على دساتيرها منذ 1963 إلى يومنا هذا، إلا أن هذه التعديلات ظلت شكلية وحبيسة نصوصها القانونية، فالكثير كانت تخدم مصالح النخب الحاكمة، مثال ذلك ما حدث في دستور 2008 في مادته 74، بفتح العهدات الرئاسية دون تحديد عددها، وظلت السلطة حكرا على الحزب الحاكم والمؤسسة العسكرية، مما أوجد فجوة بين النصوص الدستورية وتطبيقاتها العملية، مما زاد في إضعاف شرعية للنظام السياسي والنخب الحاكمة في الجزائر.

ما يميز معظم الدول العربية وجود فجوة متزايدة بين المجتمع والدولة تكاد تصل إلى حد القطيعة بين الشعب والنخبة الحاكمة، وتعاني فيها أنظمة الحكم من أزمة شرعية تعود إلى أسباب هيكلية اجتماعية مرتبطة ببناء الدولة الحديثة في الوطن العربي، وبنية هذه الأزمة تكاد تكون ذاتها في العديد من الدول العربية، ولها ثلاثة أبعاد مترابطة ومتداخلة: التراكمات التاريخية الموروثة التي تنزع إلى السلطوية الشاملة والتصورات المطلقة، والبعد الإيديولوجي الذي يتخذ من قضية التراث محورا رئيسا لتفاعلاته، والبعد المؤسسي الذي يلخص التناقضات التنظيمية اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وثقافيا في المجتمعات العربية.[23]


EISSN: 2588-2368——————————ISSN: 2352-975X

على الرغم من انقسام الأنظمة الحاكمة في الوطن العربي من حيث الشكل السياسي إلى أنظمة ملكية وأخرى جمهورية، فهي تعاني من أزمة شرعية بدرجات متفاوتة مجسدة في الصيغ السياسية التي تبنتها النخب الحاكمة، والتي ظلت قاصرة عن استيعاب التحول الاجتماعي من خلال خلق وتوسيع قنوات المشاركة السياسية تدريجيا، وتلجأ بعض النخب الحاكمة إلى استخدام القمع كآلية لحل المشكلات كمصدر للشرعية أو اللجوء إلى سياسات التأزيم عندما تشعر بتناقص شرعيتها لتتخذها كذريعة للتعبئة السياسية المؤيدة لها، وهناك عوامل هيكلية أخرى تنال من الشرعية السياسية للنخب الحاكمة العربية كعجزها عن معالجة التوترات الاجتماعية الناجمة عن الحرمان الطبقي وغياب المشاركة السياسية، فضلا عن التدخل من جانب قوى إقليمية ودولية لإثارة هذه العوامل، وهكذا فإن شرعية الأنظمة الحاكمة في غالبية الدول العربية تتآكل بشكل مطرد، لاسيما في العقدين الأخيرين مما يؤدي إلى اهتزاز شرعيتها، فأزمة الشرعية في الوطن العربي ترتبط عضويا بمشكلة الديمقراطية والمشاركة السياسية وعدم قدرة النظم السياسية العربية على استيعاب التحولات الاجتماعية النوعية.[24]

ويعتبر غياب الممارسة الديمقراطية في الحياة السياسية العربية مظهرا من مظاهر أزمة شرعية أنظمتها السياسية، لوجود حالات من عدم الرضا والقبول من طرف شعوبها بمن يحكمهم، ووجود أزمة فقدان الثقة بالمؤسسات والنخب الحاكمة، وفي الوقت الذي تؤكد فيه الأنظمة السياسية العربية ونخبها بعملها على توفير البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية المناسبة لتكريس قيم المواطنة وبناء أنظمة ديمقراطية فعالة تسمح بمشاركة كل الفواعل الموجودة في المجتمع في الحياة السياسية، فإنه بالمقابل تزداد فجوة شرعيتها وتتقلص الثقة بينها وبين شعوبها.

**ثالثا - أزمة الهوية:**

تعد مسألة الهوية من أهم القضايا التّي لاقت اهتمام العديد من المفكرين في ظل فشل بعض الدول والنخب السياسية في التوليف بين الهويات وتشكيل ما يعرف بالتعايش الهوياتي خاصة في الدول العربية.[25] وتظهر هذه الأزمة عندما تتصارع مصادر ولاء الأفراد مع الولاء للوطن، بما يؤكد على وجود حالة من عدم التجانس داخل

المجتمع أي غياب أسس الترابط بين مكوناته وأفراده، وينتج حالة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.

وتشير أزمة الهوية إلى أن الولاء السياسي للفرد داخل الدولة يتجه إلى جماعته العرقية أو الأولية بدلا ن الولاء لوطنه بما يؤكد على وجود حالة انتفاء الولاء السياسي الموحد للوطن وتتعدد الولاءات داخل المجتمع الواحد، وهذا راجع إلى غياب فكرة المواطنة بين أفراد الجماعات المشكلة للمجتمع تحت تأثير عوامل التباين العرقي والتخلف الاقتصادي والتفاوت الطبقي.[26] وتبرز هذه الأزمة عندما يوجد تعارض بين الثقافة التقليدية والثقافة الحديثة، فهي تعبر عن وجود خلافا بين النخب حول إقامة منظومة قيم ورموز مشتركة تفضي إلى مشكلة الولاءات الضيقة مقابل الولاءات الوطنية، لذا فهي مرافقة لأزمة بناء الأمة.[27]

ترجع جذور أزمة الهوية في الجزائر إلى مرحلة الاحتلال الفرنسي، الذي أسهم في سحق بعض جذور الهوية وأهمها الدين واللغة ومحاربة ونسخ لكل ما هو جزائري طيلة فترة تواجده، فالاحتلال اللغوي وسيادة الثقافة الفرنسية في التعاملات اليومية لعقود عديدة أسهم في تفجر إشكالية الهوية الوطنية الجزائرية، فضلا عن التناقضات والتوجهات الإيديولوجية التي ميزت الفكر السياسي الجزائري المعاصر أيام الحركة الوطنية والثورة والتي بقيت قائمة حتى في مرحلة مابعد الاستقلال.[28]

وتعتبر أزمة الهوية من أخطر الأزمات التي عرفها المجتمع الجزائري لانقسامه بين عدة اتجاهات، حيث تمسك البعض بالاتجاه العروبي، في حين يرى البعض الآخر في الاتجاه الإسلامي بديلا لتحقيق التوازن المقصود في الشخصية القومية، في حين يتمسك البعض الآخر بالهوية البربرية، رغم تأكيد المشرع الجزائري على وجود هوية مشتركة لكل الجزائريين. والوجه الأساسي المعبر عن هذه الأزمة، مرتبط بما يعرف بالمسألة الأمازيغية التي ترجع جدورها إلى سنة 1949، أين طرحت في جانبها الإشكالي السياسي كمطلب من مطالب التمثيل الأمازيغي في هياكل الحركة الوطنية، وتفاقمت حدتها مع أحداث 1980، وظهور تنظيمات تعبر عن أزمة الهوية مثل الحركة البربرية في فرنسا، وتكررت تجليات هده الأزمة في 2001 واعتراف السلطة باللغة الأمازيغية لغة وطنية، ولاتزال هذه الازمة فارضة وجودها إلى يومنا هذا رغم الجهود


EISSN: 2588-2368——————————ISSN: 2352-975X

المبذولة لمعالجتها، لوجود تيارات وأحزاب سياسية تستند إلى مقومات الهوية الفرعية على حساب الهوية الوطنية، لذا يمكن القول أنه توجد علاقة طردية بين أزمة الهوية وترسيخ قيم المواطنة في الجزائر.

وفي هذا السياق يؤكد العديد من المتهتمين بالشأن العربي، أن أزمة الهوية هي من أخطر الأزمات التي تعاني منها معظم الدول العربية لانقساماتها بين اتجاهات متعددة بدلا من توحيد الرؤى لتحقيق الشخصية العربية القومية، وكانت هذه الانقسامات سببا في انهيار النخب والمؤسسات الحاكمة لتكتسب أزمة الهوية بعدا آخر لارتباطها بأزمة الشرعية.

لذا يعتبر ضعف الانتماء للوطن من بين أهم التحديات التي تعترض سبيل تحقيق المواطنة، وشيوع آراء تتمرد على مفهوم الوطن وتعده قيدا أكثر من كونه مساحة جغرافية لممارسة حقوق المواطنة، كظاهرة المواطنة الدينية الأممية التي تتخطى حدود الوطن، وظهور مصطلح المواطن العالمي استنادا على معايير تقارب الثقافات والشعوب وتشابك المصالح في ظل تناقص سيادة الدولة تحت تأثير التدخلات والاختراقات والمتغيرات المتعددة في شتى المجالات الداخلية والخارجية.[29]

كانت لهذه الأزمات التي تعرفها الدول العربية انعكاساتها السلبية على حركية مجتمعاتها معبرة عن الاختلالات في التوازنات الموجودة داخلها، بما يعكس مدى انفتاح الصراع بين مختلف المكونات السياسية والاجتماعية والاقتصادية من أجل المصالح الضيقة للحصول على الثروة والتوزيع والمكاسب والمكانة السياسية والاجتماعية، بما يؤكد على انحلال وضعف قيم المواطنة واستخدامها كوسيلة للصراع النخبوي وخدمة المصالح الضيقة على حساب المصالح العامة للمجتمع.

ورغم بعض مظاهر التعددية السياسية الشكلية التي تعرفها بعض الدول العربية إلا أنها بقيت من أقل المناطق تأثرا برياح التحولات الديمقراطية التي عرفها العالم في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وانهيار النظم التسلطية والعسكرية في جنوب أمريكا وآسيا وإفريقيا، ولا تزال النخب العربية الحاكمة بعيدة عن أن تقر وتعترف بمبدأ صدور السلطة عن الشعب، وبحق المشاركة السياسية له في إدارة شؤونه ولا تزال الوصاية على المجتمعات هي العقيدة الرئيسية التي تحكم ممارسات هذه النخب.[30]

لـذا تتجسـد أزمـة الانتقـال نحـو الديمقراطيـة في الـدول العربيـة في ضـعف القـوى الديمقراطية التي يمكـن أن تأخـذ على عاتقها عملية التغيير السياسـي، ويتجلى هـذا الضـعف في غيـاب التنظيمـات الديمقراطيـة الحقيقيـة والقواعـد والتقاليـد والممارسـات الواضـحة والثابتـة الـتي تميزهـا وتهكيلـها، كمـا أن الاخفـاق في عمليـة التحـول الـديمقراطي في الـدول العربيـة مـرتبط بالمسـائل الثقافيـة، فمجتمعاتهـا تعـيش عمومـا مرحلة تفكيك النظم الشمولية والتسلطية، ولم تدخل بعد بشكل جدي في مرحلة الانتقال الديمقراطي.[31]

## المحور الثالث: متطلبات تفعيل دور المواطنة في بناء الدولة الديمقراطية في الدول العربية

تستند الديمقراطية إلى فكرة سيادة الشعب، فلا يمكن الحديث عن ديمقراطية في غياب المواطنين، والمواطنة هي ركيزة من ركائز الديمقراطية كونها الإمكانية الوحيدة لتكريس سيادة القانون والمساواة أمامه ولممارسة الحد الأدنى من الحقوق فالدول الحديثة سواء الديمقراطية منها أو التي تعرف تحولات ديمقراطية تجعل من المواطنة سبيلا وغاية وجب تحقيقها،فلا ينبغي أن تختزل المواطنة في مجرد التوفير الشكلي لبطاقة تعريف أو جواز سفر، بل تتجسد في الغيرة على الوطن والاعتزاز بالانتماء إليه والمشاركة الفاعلة في تحسين مستويات التنمية فيه، وتوسيع مفهوم المواطنة الإيجابية وتحمل الأمانة والمسؤولية والالتزام باحترام القانون، وبترابط الحقوق بالواجبات، فضلا عن التشبع بقيم التسامح والعدل.[32] وعندما تسلب حقوق المواطنة تأخذ الديمقراطية في الاختفاء، وينظر إليا على أنها من المقومات الرئيسية التي ترتكز عليها الديمقراطية، فلا يمكن ممارسة حقوق المواطنة إلا في ظل سيادة نظام حكم ديمقراطي يرسخ قيم المواطنة ويدعم مشاعر الولاء والانتماء للوطن، لذا تعتبر المواطنة والديمقراطية عمودا البناء الذي يؤسس عليه قواعد المجتمع، وهو أساس الثقة المتبادلة بين المواطن والوطن وقوامها المشاركة السياسية والاجتماعية لمشروع وطني.[33]

منذ نهاية 2010 وبداية 2011 إلى اليوم والمنطقة العربية تمر بتحولات سياسية واقتصادية، ارتفعت بموجبها أصوات تنادي بالتغيير والاصلاح السياسي في المنطقة وأخذ الشباب يعبرون عن رغبتهم في المشاركة في العملية السياسية وفي صنع القرارات


EISSN: 2588-2368——————————ISSN: 2352-975X

ورسم السياسات التي تمس حياتهم، والتف الناس على اختلاف تياراتهم يطالبون بالمشاركة الكاملة والحرة في تخطيط المسار المستقبلي لبلدانهم ومجتمعاتهم.

ويجمع أغلب السياسيين والأكاديميين، على تحديد المهام الرئيسية لمرحلة أقل ما يقال عنها انها مرحلة بناء دولة ديمقراطية جديدة، ممثلة في ضرورة اعادة تعريف النظام السياسي في الدول العربية وفق اعتبارات إعادة تشكل الهوية الوطنية العربية أي نظام سياسي يتطابق مع شكل المكونات الموجودة في كل دولة عربية على أقل تقدير.[34] ومع بناء الدولة الديمقراطية لابد من وجود منظومة من الآليات والتي تتضمن وسائل قاعدية تعد الأساس الموضوعي لاسترجاع مبنى ومعنى المواطنة والمواطن عبر جملة من الوسائل والآليات منها:

-توفير الأطر السياسية والقانونية التي تكفل مشاركة المواطنين في الحياة العامة على أنه واجب وطني، وكذا حق الانتخاب والترشح وإبداء الرأي عبر الاستفتاء، على أن ينظم القانون مباشرة هذه الحقوق وتلتزم الدولة بإدراج اسم كل مواطن ومواطنة بقاعدة بيانات الناخبين دون طلب متى توافرت فيه شروط الناخب، وتكفل الدولة سلامة الاستفتاءات والانتخابات وحياديتها ونزاهتها وتدخل أجهزتها بالتأثير في شيء من ذلك جريمة يعاقب عليها القانون.[35]

- ضرورة تحقيق التوافق بين نمط الثقافة السياسية السائدة في المجتمعات العربية وبنية أنظمتها السياسية، لأن إرساء قواعد الممارسة الديمقراطية يستدعي بالضرورة وجود ثقافة سياسية مشاركة تؤمن بالقيم والمبادئ الديمقراطية، لذا لابد من تحديد طبيعة الثقافة السياسية العربية بغية الوقوف على مواطن الضعف فها، ومن تم تحديد انعكاساتها وتداعياتها السلبية على العملية السياسية في الدول العربية.

لذا تعتبر عملية تطوير مضامين الثقافة السياسية العربية باتجاه الديمقراطية، وما يترتب عن هذه العملية من زيادة مستوى الوعي السياسي والاجتماعي عند المواطن العربي وإمكانية إحداث تحولات سياسية تدعم وتساعد على بناء أنظمة سياسية عربية ديمقراطية تؤمن بقيم وثقافة المواطنة، مما يجعل منها أنظمة سياسية تحظى بالشرعية والقبول من طرف شعوبها، وبالتالي ضمان استمرارها واستقرارها.[36]

-ترقية دور مؤسسات المجتمع المدني العربي، بالنظر إلى الدور المهم الذي يلعبه في تدعيم وترسيخ المواطنة والديمقراطية، وهو بمثابة بيئة مناسبة لتنميتها، فالمجتمع المدني ومؤسساته يساهم في تعزيز ونشر الثقافة الديمقراطية وتوفير الشروط الضرورية لتعميق ممارستها وتأكيد قيمها الأساسية في المجتمع، لوجود علاقة بين الديمقراطية والمجتمع المدني باعتبار الديمقراطية مجموعة من قواعد الحكم ومؤسساته التي تنظم من خلالها الإدارة السلمية للصراع في المجتمع، والمجتمع المدني يضطلع بدور محوري في بناء الديمقراطية بإعتباره أهم قنوات المشاركة الشعبية، فالمجتمع المدني الفعال يمكن أن يساهم في التعريف بالخيار الديمقراطي والدعوة إليه والتثقيف بشأن القواعد الحاكمة والراعية للممارسة الديمقراطية، ونشر ثقافة الوحدة الوطنية والتأكيد على التنشئة السياسية للفرد العربي على السلوك الديمقراطي.

**خاتمة:**

تأسيسا على ما سبق يمكن القول أن المتتبع للواقع والممارسة السياسية في الدول العربية،يلاحظ أنه توجد مجموعة من التحديات التي تواجه أنظمتها السياسية ونخبها الحاكمة، وعلى رأسها شرعية السلطة ومدى قدرتها على تطبيق وترسيخ قيم المواطنة من أجل دمقرطة الحياة السياسية في المنطقة، وتحقيق المواطنة الديمقراطية في دول المنطقة مرتبط بمدى رغبة وقدرة النخب الحاكمة على توفير الآليات السياسية والقانونية الكفيلة بتفعيل وتحسين مستويات المشاركة السياسية وتنمية وتطوير العلاقة بين المواطن ومجتمعه ودولته وفق قيم الديمقراطية الحديثة.

لذا فإن بناء أنظمة سياسية ديمقراطية في الوطن العربي وترسيخ مبادئ المواطنة الديمقراطية، يتطلب تنمية ثقافة سياسية تشاركية جديدة كبديل للثقافة التقليدية السائدة القائمة على الاستبداد والطاعة والخضوع، والتي تعتبر من أكبر معيقات عملية بناء أنظمة ديمقراطية في المنطقة، أي ضرورة القيام بالاصلاحات الديمقراطية الكفيلة بترقية قيم المواطنة والقضاء على حالة الإغتراب الثقافي والسياسي الذي يعيشه الفرد العربي داخل مجتمعه.

ناقشت هذه الدراسة مسألة ترسيخ قيم المواطنة وانعكاساتها على البناء الديمقراطي في الوطن العربي، وتوجت بالنتائج التالية:


EISSN: 2588-2368——————————ISSN: 2352-975X

-فشل اغلب الدول العربية في استيعاب كل القوى والفواعل الموجودة في مجتمعاتها، إضافة إلى ضعف الثقافة الديمقراطية في الحياة السياسية، والتأطير غير الفعال لآليات العمل الديمقراطي.

-وجود حركات سياسية معارضة غير أنها في ذات الوقت معارضة ومعادية للديمقراطية.

-الأثار السياسية للثروة النفطية وشراء الرضا السياسي واكتساب الشرعية السياسية بالطرق غير الديمقراطية.

-تميز النظام العربي على نحو استثنائي بعدم الاستقرار السياسي، كما هو عليه الحال في لبنان، العراق، الصومال، اليمن، السودان، سوريا، ليبيا، فلسيطين.

واستنادا إلى النتائج السالفة الذكر، يمكن تقديم مجموعة من الحلول لتفعيل متطلبات المواطنة وتحسين مستوى الديمقراطية في الوطن العربي. ونذكر منها:

-اعتبار حق المواطنة الحق الأول المؤسس للمجتمع وبناء الدولة الديمقراطية.

-التداول السلمي على السلطة في ظل وجود ووضوح دستوري يحدد إجراءات العملية الانتخابية، وجعل الانتخابات في متناول جميع المواطنين بما يجعل منها انتخابات منظمة ونزيهة وتعددية وفعالة.

-تفعيل المشاركة السياسية بأشكالها المختلفة كونها المسؤولة عن تحريك دواليب الاتصال السياسي بين المواطنين وصناع القرار في الدولة، والتي من خلالها تتم المساهمة التمثيلية للمواطنين في المؤسسات المحلية والجهوية والوطنية.

-جعل منظمات المجتمع المدني الحلقة الاتصالية الأولى بين المواطن والمجتمع والنظام السياسي، مع اعتراف الحكومات بدور هذه المنظمات واحترام حرية تأسيسها وعملها واستقلالها، بالقدر الذي يمنع من جعلها تابعة للنظام السياسي.

-تعزيز البناء الديمقراطي والاعتماد على القيادة الفعالة والادارة السليمة والتغيير في إدراك القيادة والنخب السياسية العربية، باعتبارها من أهم العوامل التي تدفع إلى ترسيخ قيم ومبادئ المواطنة واتخاذ القرارات المرتبطة بالتحول الديمقراطي، مع ضرورة إعادة النظر في خارطة القوة على مستوى الأنظمة السياسية وتحقيق التوازن بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية.

## الهوامش والمراجع:

(1) -محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، دار أحياء التراث العربي، بيروت، 1993، ص338.

(2) -أسماء بن تركي، النظام السياسي الجزائري ودوره في تفعيل قيم المواطنة والانتماء لدى الشباب: دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة محمد خيضر بسكرة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، علم الإجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013، ص17.

(3) -الموسوعة السياسية، مفهوم المواطنة، متاح على الرابط: https://political-encyclopedia.org/dictionary، تاريخ التصفح: 10 جانفي 2020، على الساعة: 18:40.

(4) -علي محمد الصلابي، المواطنة والوطن في الدولة الحديثة المسلمة، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، 2014، ص84.

(5) - Center for the Study of Citizenship , 17th Annual Conference in Citizenship Studies, Wayne State University. http://www.clas.wayne.edu/Citizenship/Definition-of-Citizenship . consulté le 25 janvier 2020 , à10 h15.

(6) - الموسوعة السياسية، مفهوم المواطنة، مرجع سابق.

(7) - علاء الدين عبد الرزاق جنكو، المواطنة بين السياسة الشرعية والتحديات المعاصرة، جامعة التنمية البشرية في السليمانية، كوردستان العراق، ص.33.

http://neelain.edu.sd/mmacpanel/includes/magazines/pdf/3_11_3.pdf تاريخ التصفح: 05 جانفي 2020، على الساعة: 11:10.

(8) -سنان برا، إشكالية المواطنة -الرعية في التراث السياسي الإسلامي، المركز الديمقراطي العربي للنشر ،برلين، 2017، ص 29.

(9) -محمد ولديب سيد، الدولة واشكالية المواطنة: قراءات في مفهوم المواطنة،كنوز المعرفة، 2011، ص39.

(10) -حمزة اسماعيل أبو شريعة،المواطنة ودورها في بناء ثقافة الديمقراطية، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، المجلد 41 ، 2014، ص 552.

(11) -عبد الله بن سعيد بن محمد آل عبود،قيم المواطنة لدى الشباب واسهامها في تعزيز الأمن الوقائي، الرياض، 2011، ص 134.

(12) -إسماعيل الشاهر شاهر ،دراسات في الدولة والسلطة والمواطنة، المركز الديمقراطي العربي للنشر ، ألمانيا: ،2017،ص 70.

(13) -المرجع نفسه،ص 138.

(14) -علاء الدين عبد الرزاق جنكو، مرجع سابق،ص 38.

(15) - Liza Bergström, Political participation _ A qualitative study of citizens in Hong Kong, Thesis in Political Science, D-level, Karlstads universitet 651 88 Karlstad. https://www.diva-portal.org/smash/get/diva2:5903/FULLTEXT01.pdf. consulté le 19 janvier 2020 à 23 h30.

(16) -علي محمد الصلابي، مرجع سابق، ص92.

(17) -ندى علي حسن بن شمس، المواطنة في العصر الرقمي نموذج مملكة البحرين، معهد البحرين للتنمية السياسية، البحرين، 2017، ص11.

(18) -عدنان السيد حسين، أزمة الدولة في الوطن العربي، 10 يناير 2011. https://carnegie-mec.org، تاريخ التصفح: 22 جانفي2020، على الساعة: 22:30.

(19) -عائشة عباش، إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس، مذكرة ماجستير غير منشورة، العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2007 - 2008، ص ص 34، 35.

(20) - Huntington Samuel, Political Order in Changing Societis, University Press :New Hawen Yale, 1968, p55.

(21) -نفيسة زريق، المواطنة في الجزائر: قراءة في ابعاد المواطنة وانعكاساتها على البناء الديمقراطي في الجزائر، مجلة البحوث السياسية والإدارية، المجلد 6، العدد 2، 2017. ص 260.

(24) -أحمد ناصوري، النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، المجلد 24،العدد 2، 2008، ص 371.

(22) -موللر كلاوس، العولمة، ترجمة محمد أبو حطب خالد، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2010، ص44.

(23) -أحمد ناصوري، مرجع سابق، ص ص 376،377.

(24) -المرجع نفسه، ص ص 382 -386.

(25) -إسماعيل الشاهر شاهر، مرجع سابق، ص 14.

(26) -عائشة عباش، مرجع سابق، ص33.

(27) -حسين عبد القادر، الشرعية السياسية في ظل الانظمة السياسية العربية: الواقع والمأمول، مجلة البحوث السياسية والإدارية، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد 6، العدد 2، 2017، ص178.

(28) -زهيرة مزارة، أزمة الهوية الثقافية العربية في ظل العولمة: بين متطلبات تفعيل الوحدة الوطنية وتحقيق الاستقرار السياسي الجزائر نموذجا، الملتقى الوطني حول القراءة للتراث والهوية في زمن العولمة، جامعة خميس مليانة، يوم 27 فيفري 2017، ص 19.

(29) - عبد الله بن سعيد بن محمد آل عبود، مرجع سابق، ص ص 164 -166.

(30) - برهان الدين غليون، معوقات الديمقراطية في الوطن العربي. https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/813. تاريخ التصفح: 24 جانفي 2020، على الساعة: 15:30.

(31) - المرجع نفسه.

(32) - سنان برا، مرجع سابق، ص 5.

(33) - علي محمد الصلاب، مرجع سابق، ص58.

(34) - كمال حسين ادهم، مرجع سابق.

(35) - مؤتمر الحوار الوطني الشامل، أسس بناء الدولة الحديثة، ص 53.

http://www.ndc.ye/ndcdoc/book_one.pdf. تاريخ التصفح: 05 جانفي 2020، على الساعة: 14:20.

(36) -مهدي حاتم الدفاعي و عبد الله رشيد ايهاب علي، الفرص والمعوقات أمام بناء شرعية عقلانية قانونية في الأنظمة السياسية العربية ، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، المجلد3، العدد 6، 2016، ص ص 114 -116.